مباشرة على الانتخابات، كانت حروب الشرق الأوسط وصراعاته العسكرية وغير العسكرية واحتمالاتها الخطرة في بؤرة الاهتمام لدى المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة، وبالطبع لدى الناخبين الأميركيين الذين يدركون، ولو بشكل عام وحتى غامض بعض الشيء، مدى تأثير تطورات الشرق الأوسط على احوالهم مباشرة.

وفي ظل هذا المناخ.. في ظل سيطرة أزمة الشرق الأوسط بوجهيها – الجديد المشتعل، والقديم الكامن المنطوي دائما على احتمالات التفجر – على أجواء الانتخابات الرئاسية الأميركية جرت «بروفات» عدة لهذه التأثيرات الانتخابية الخارجية خلال الشهر المنقضي. تمثلت هذه «البروفات» الانتخابية في:

- الانتخابات النيابية في ألمانيا الغربية.
- الانتخابات النيابية في البرتغال.
- المؤتمرين العامين السنويين لحزبي العمال والمحافظين البريطانيين، وهما أيضا بمثابة «تجمعين» انتخابيين ويحملان مؤشرات انتخابية صريحة مباشرة وغير مباشرة.
- أجواء استعدادات للانتخابات الرئاسية الفرنسية التي ستجري في الربيع القادم، وما رافقها من حملة «يهودية» على حملة «العداء للسامية» وقد ظهرتا فجأة على الساحة الفرنسية بشكل يثير التساؤلات.

وهذه «البروفات» ليست متأثرة بمناخ الانتخابات الأميركية فقط، بل انها جرت في ظل حملة الانتخابات هذه واهتماماتها الرئيسية. أكثر من هذا، إنها جرت متأثرة باحتمالاتها، أي باحتمالات نتائجها، سواء كان هذا التأثر قد جاء في اتجاه المسايرة أو المقاومة. إضافة الى هذا فان من شان الحصيلة المتراكمة عن هذه «البروفات» ان يكون لها بدورها تأثيرها، وقد يكون تأثيرا قويا أو ضعيفا، على مسار انتخابات الرئاسة الأميركية، خاصة اذا سلمنا بما ذكرناه من أن اطار اهتمامات الناخبين الأميركيين هذه السنة هو اطار عالمي أكثر مما هو محلي، وانه اطار شرق أوسطي أكثر من أي شيء آخر.

إجهاض «ثورة القرنفل»

وليس من المستغرب بعد هذا أن نجد، على سبيل المثال، أن مجلة «الايكونوميست» البريطانية في عددها الصادر يوم ١١ تشرين الاول (اكتوبر)، تصف انتخابات البرتغال بأنها «كانت بالأحرى انتخابات أميركية». واذا كانت المجلة البريطانية قد قصدت بهذه العبارة أن الحملة الانتخابية البرتغالية اتخذت طابع الحملات الانتخابية الأميركية فلعبت فيها الفضائح دورا، ولعبت فيها الأموال دورا مماثلا، فاننا نضيف أن الأهم في أميركية انتخابات البرلمان البرتغالي هو أميركية النتائج التي أسفرت عنها. فحسب تعبير مجلة «نيوزويك» الأميركية (٢٠ تشرين الأول – أكتوبر) انه عندما أسقط الضباط العسكريون اليساريون أقدم دكتاتورية في أوروبا الغربية في العام ١٩٧٤، اتخذت سياسات البرتغال منعطفا راديكاليا، ولكن بدا أن البرتغاليين قد وضعوا في الأسبوع الماضي نهاية لغزوهم الذي استمر ست سنوات مع حكومات ذات ميول يسارية.

والحكم الذي وطّد أركانه في البرتغال بنتيجة الانتخابات الاخيرة هو حكم التحالف الديمقراطي الديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاجتماعيين والملكيين، وهو تحالف يتزعمه رئيس الوزراء اليميني فرانشيسكو ساكارنايرو، يتخذ سياسة علنية صريحة باعادة البلاد «بالكامل» الى المعسكر الغربي، وهذا يعني أول ما يعني بالنسبة لراقب غربي عودة البرتغال وقواعدها الى خدمة الولايات المتحدة، وخططها العسكرية، وجسورها الجوية التي تنقل الأسلحة من الأراضي الأميركية الى الشرق الأوسط والى منطقة الخليج، وعند الحاجة الى اسرائيل بالذات، كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، حينما كانت البرتغال – ما قبل الثورة – الدولة الاوروبية الغربية الوحيدة التي قبلت أن تكون قواعدها في جزر الأزور محطة الجسر الجوي بالأسلحة والمعدات الأميركية الى اسرائيل.

لقد لعبت الدعاية الغربية، الأميركية بوجه خاص، دورها الخاص في البرتغال طوال فترة الحملة الانتخابية مستغلة أحداث أفغانستان ثم أحداث بولندا.. فكانت المشاكل المطروحة أميركية أكثر مما هي مصالح برتغالية، وظهر مدى التزام حكومة ساكارنايرو بما التزمت به في البيان المشترك الذي صدر عن محادثات الرئيس